الأمم المتحدة
A/RES/60/187

Distr.: General
9 February 2006

الجمعية العامة

الدورة الستون
البند ٥٠ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/60/486/Add.3*)]

١٨٧/٦٠ – أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تؤكد من جديد توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(١)]، الذي يسلم بأن تمويل الديون التي يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والاستثمار الخاص،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٣)]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ ترحب بانخفاض مجموع خدمة ديون البلدان النامية في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤، مما أدى إلى تحسين العديد من مؤشرات الديون المتعارف عليها[(٤)]، وإن كان يساورها القلق في الوقت نفسه لأن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) القرار ١/٦٠.

(٤) انظر: A/60/139، الفقرتان ٢ و ٦.

المؤهلة لتخفيف عبء ديونها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم لتلبية التزاماتها بشأن خدمة ديونها الخارجية، مما قد ينعكس سلبا على تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب أيضا بأن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد مكنت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها بشكل ملحوظ على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على ضرورة ضمان ألا يستعاض بتخفيف عبء الديون عن مصادر التمويل الأخرى، وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها تلك البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعترضها صعوبات في بلوغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة، وإذ تعرب عن القلق إزاء استمرار رزوح بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحت أعباء ديون ضخمة وضرورة تجنب العودة إلى تراكم أعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة،

وإذ ترحب كذلك بالاقتراح الأخير لمجموعة الثمانية، على النحو الذي أيدته مؤسسات بريتون وودز في اجتماعاتها السنوية لعام ٢٠٠٥، الداعي إلى شطب نسبة ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تفي بالشروط المطلوبة، وإلى توفير موارد إضافية تكفل عدم انخفاض القدرة على التمويل لدى المؤسسات المالية الدولية،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو وإبراز أهمية القدرة على تحمل الديون في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى أنه ينبغي للبلدان أن توجه الموارد المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، ولا سيما عن طريق خفض الديون أو شطبها، نحو أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

واقتناعا منها بأن تحسين سبل الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية يسهم بشكل كبير في بناء قدرات تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

---

(٥) A/60/139.

٢ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، لأن تمويل الديون وتخفيف عبئها يمكن أن يوفرا مصدرا مهما لرأس المال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

٣ - **تؤكد** أهمية تشجيع الاقتراض والإقراض بشكل مسؤول؛

٤ - **تشدد** على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات من عدم القدرة على تحمل الديون؛

٥ - **تبرز** أن القدرة الطويلة الأجل على تحمل الديون تتوقف على جملة أمور، منها تحقيق النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية وتوقعات التصدير للبلدان المدينة، وبالتالي فهي تعتمد على إشاعة بيئة مؤاتية تفضي إلى التنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٦ - **تكرر دعوتها** الموجهة إلى البلدان المتقدمة النمو، على نحو ما ورد في إعلان الألفية[٢]، إلى إنجاز البرنامج المعزز لتخفيف عبء الديون الخاص بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وكفالة تمويله بالكامل، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية المشاركة الكاملة من جانب الدائنين في الإسهام بنصيبهم في تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

٧ - **تقر** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، باتباع جملة وسائل، منها اعتماد استراتيجيات للحد من الفقر، وأن تهيئ بيئة محلية تفضي إلى تنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد أنظمة شفافة وخاضعة للمساءلة في مجال المالية العامة وإشاعة مناخ تجاري سليم ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدائنين بمن فيهم الدائنون في القطاعين الخاص والعام، إلى تشجيع تلك الجهود، بالعمل مثلا على مواصلة المشاركة في إنجاز عملية التخفيف من أعباء الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي من جانب مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة؛

٨ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية

للألفية، وتحث، في هذا الصدد، البلدان على توجيه الموارد المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، وبوجه خاص من خلال إلغاء الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٩ - **تكرر تأكيد** أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على تضافر عدة عوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتبرز ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، مع التسليم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، ما يطرأ من تغيرات جوهرية من جراء عوامل عدة، منها الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وإلى أن يواصلا تقديم معلومات بهذا الشأن عن طريق استخدام منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تضم الدول الأعضاء؛

١٠ - **تكرر أيضا** دعوتها إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء مجمل الآثار المترتبة على إطار القدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات المؤسسات، وترحب بإبداء النية للكشف عن تقديرات أداء البلدان التي قامت بها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءا من الإطار؛

١١ - **ترحب** باقتراح غلينيغلز الصادر عن مجموعة الثمانية، على النحو الذي أيدته مؤسسات بريتون وودز في اجتماعاتها السنوية لعام ٢٠٠٥، الداعي إلى شطب نسبة ١٠٠ في المائة من الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، وبتشديدها على ضرورة تنفيذه على وجه السرعة من قبل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعنية، وترحب أيضا بجهودها الرامية إلى المضي في القيام بخطوات لكي تكفل اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتنفيذ هذا الاقتراح وأن تكون الأموال اللازمة لهذه العملية أموالا إضافية بالكامل إلى التعهدات القائمة بتقديم المعونة للمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، وتتطلع إلى أن تصبح بقية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ترزح تحت أعباء ديون لا يمكن تحملها، بما فيها البلدان التي يمكن أن تشملها عملية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أساس أعباء ديونها في نهاية عام ٢٠٠٤، مؤهلة لهذه المعاملة عندما تبلغ نقطة الإكمال، وتشدد على أن العنصر

الرئيسي لهذا الاقتراح هو أن الجهات المانحة ستمول بشكل كامل عملية تخفيف عبء الديون لتكفل عدم خفض القدرة على التمويل للمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما المحافظة على السلامة والقدرة الماليتين للمؤسسة الإنمائية الدولية ومصرف التنمية الأفريقي لمساعدة البلدان النامية في المستقبل، كما تشدد على أهمية استمرار البلدان المؤهلة في اتباع سياسات اقتصادية سليمة وأداء اقتصادي سليم؛

١٢ - **تلاحظ بقلق** أنه على الرغم من التقدم المحرز، فإن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإكمال في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تكن قادرة على الوصول إلى إدامة قدرتها على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الاقتراض والإقراض بشكل مسؤول وضرورة مساعدة هذه البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم الديون التي يتعذر تحملها، بما في ذلك بوسائل منها استخدام المنح، وترحب، في هذا الصدد، بالعمل المستمر الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار تطلعي بشأن القدرة على تحمل الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل؛

١٣ - **ترحب** بالمرونة المستمرة فيما يتعلق بتطبيق معايير الأهلية للاستفادة من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل الخارجة من الصراعات و/أو المتضررة من الكوارث الطبيعية، وبالمرونة المستمرة بشأن الإجراءات الحسابية والافتراضات التي يقوم عليها تحليل القدرة على تحمل الديون، وتحيط علما، في هذا الصدد، بالعمل على تحديد البلدان المنخفضة الدخل المستحقة عليها ديون لا قدرة لها على تحملها اعتبارا من نهاية عام ٢٠٠٤، بغية الانتهاء في مطلع عام ٢٠٠٦ من وضع قائمة بالبلدان المحتمل تأهلها للحصول على المساعدة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٤ - **تؤكد** ضرورة أن يتناول نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، الذي قرره الدائنون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الديون الثنائية للبلدان الفقيرة غير المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، آخذا في الاعتبار الفجوات التمويلية وكذلك قدرة هذه البلدان على تحمل الديون على المدى المتوسط، وترحب بأن يكون هدفه جعل إعادة هيكلة الديون متناسبة مع الاحتياجات المالية للبلد المعني وكفالة القدرة على تحمل الديون على المدى البعيد للبلدان التي اعتمدت سياسات تمكنها من الخروج من عمليات إعادة جدولة الديون التي يقوم بها نادي باريس؛

١٥ - **تهيب** بالبلدان الدائنة، في هذا الصدد، أن تواصل كفالة عدم توفير استجابة مفصلة لإعادة هيكلة الديون إلا في حالة التخلف الوشيك عن التسديد، وعدم اعتبارها من

جانب البلدان المدينة بديلا عن الحصول على موارد تمويل أكثر كلفة، وأن تراعي الظروف الخاصة بكل بلد، وأوجه ضعفه المالية وهدف تعزيز القدرة على تحمل الديون على المدى البعيد، مع التشديد في الوقت نفسه على أنه يجب على الدائنين والمدينين أن يتقاسموا المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات لعدم القدرة على تحمل الديون وحلها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛

١٦ - **تعترف** بالعمل المتواصل من أجل اعتماد نهج أشمل لإعادة هيكلة الديون السيادية، وتؤيد زيادة تضمين أحكام العمل الجماعي في إصدار السندات الدولية، وتحيط علما بالعمل المضطلع به بشأن المسائل المتصلة بالتحكيم الدولي وآليات الوساطة، وترحب بالجهود التي تبذلها البلدان المقترضة والدائنون في القطاع الخاص في سبيل توسيع توافق الآراء بشأن مبادئ التدفقات المستقرة لرؤوس الأموال والإنصاف في إعادة هيكلة الديون في الأسواق الناشئة، الأمر الذي من شأنه الإسهام في تعزيز درء الأزمات وتعزيز إمكانية التنبؤ بإدارة الأزمات لكي يتسنى، مع مراعاة الحاجة إلى عدم إعاقة التمويل الطارئ في أوقات الأزمات، تعزيز التقاسم العادل للأعباء وتقليص الخطر المعنوي إلى أدنى حد؛

١٧ - **تؤكد** ضرورة إيجاد حل لمشكلة ديون البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل الرازحة تحت أعباء ديون لا قدرة لها على تحملها وغير المؤهلة للاستفادة من المساعدة المقدمة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين والمدينين إلى مواصلة القيام، عند الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة متى أمكن، باستخدام آليات من قبيل مقايضة الديون لتخفيف أعباء ديونها، وتؤكد أيضا ضرورة تحقيق ذلك على نحو لا ينتقص من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية والحفاظ في الوقت نفسه على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

١٨ - **تحيط علما** بما أجراه نادي باريس مؤخرا من مناقشات وتقييم بشأن اقتراح ''تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية''؛

١٩ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها لزيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، مع أخذ تحليلات القدرة على تحمل الديون الخاصة بكل بلد في الاعتبار، الأمر الذي يمكن أن يسهم في القدرة على تحمل الديون على المديين المتوسط والبعيد، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات، منها الصحة والتعليم، مع المحافظة في الوقت نفسه على القدرة على تحمل الديون؛

٢٠ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة استمرار تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ولا سيما

البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات إعادة الإعمار الأولي اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢١ - **ترحب أيضا** بجهود الدائنين الرامية إلى إبداء مرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية، وذلك على أساس كل حالة على حدة لكي يسمح لها بالتصدي لشواغلها المتعلقة بالديون؛

٢٢ - **ترحب كذلك** بجهود المجتمع الدولي، وتهيب به كذلك أن يدعم بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل إدارة الأصول والخصوم المالية، وأن يعزز الإدارة المستدامة للديون كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

٢٣ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة، بمواصلة التعاون في مجال أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون؛

٢٤ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ تعهدات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٢٥ - **تحيط علما** بإسهام الحوارات التي تجريها الجهات المتعددة صاحبة المصلحة بشأن الديون السيادية، التي ينظمها مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا عن مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

٢٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''.

الجلسة العامة ٦٨
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥